محليات

١١٣ شركة و٥٥٣ تاجراً جديداً في درعا

| درعا - الوطن

على الرغم من الانتكاسات التي تعرض لها القطاع التجاري والصناعي في درعا نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد والحصار الجائر الذي فرضته الدول الغربية على سورية بدأت عجلته بالدوران من جديد وإن ببطء، وأوضح المهندس قاسم المسالمة رئيس غرفة تجارة وصناعة درعا أنه بعد التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع وخاصة في السنوات الثلاث التي سبقت الأحداث تعرض نشاطه لانتكاسات كبيرة خلال الأزمة فعلى الصعيد التجاري تعرضت الأسواق التجارية لاعتداءات كبيرة وخاصة منها السوق الرئيسي في مدينة درعا الذي تحول إلى منطقة ساخنة يصعب الوصول إليها، أضف لذلك الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية لهذا السوق والتدمير والتخريب الذي طال محاله التجارية ومنشآته، وكذلك تعثر انسياب البضائع بالشكل الطبيعي بين محافظة درعا والمحافظات الأخرى وارتفاع أجور الشحن وضعف القوة الشرائية في الأسواق البديلة، والحال يقاس على صعيد النشاط الصناعي الذي لحقت بمنشآته أضرار كثيرة وكبيرة من تدمير ونهب وتخريب، وخرجت بعض مناطقه الصناعية من الخدمة مثل المنطقة الصناعية بمدينة درعا وتوقف إنجاز العديد من مناطقه الصناعية الأخرى المقرر تنفيذها في العديد من مدن المحافظة، لكن هذا النشاط وفقاً للمسالمة بدأ بالتحسن التدريجي حيث عادت منشآت للعمل من جديد وجرى ترخيص وإقلاع أخرى وزاد عدد المسجلين بين تاجر وصناعي من ٣٨٦ خلال عام ٢٠١٤ إلى ٩٢٥ خلال عام ٢٠١٥ ومؤشرات العام الجاري أيضاً أفضل من الفترات المماثلة في السنوات السابقة حيث بلغ عدد المسجلين حتى تاريخه ٦٦٦ موزعين بين ٥٥٣ تاجراً وصناعياً و١١٣ من الشركات، واقترح المسالمة لتعزيز النهوض بالواقع التجاري والصناعي إعادة النظر في الإجراءات الخاصة بمنح إجازات الاستيراد وتسهيل عمليات تمويلها من مصرف سورية المركزي ودعم الصناعة الوطنية من خلال تسهيل استيراد المواد الأولية اللازمة لها والتركيز على دعم الصناعات الزراعية في المحافظة ولاسيما في مجالات الكونسروة والألبان والأجبان والزيوت النباتية وتأمين الأعلاف للدواجن والأبقار والأغنام بغية تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية ما يعود بالقطع الأجنبي لمصلحة الدولة، وكذلك إعادة تفعيل دور المصارف الخاصة في درعا لتساهم في تقديم القروض والإيداعات الداعمة للعمل التجاري والصناعي وخاصة أن تلك المصارف متوقفة جميعها عن العمل منذ نهاية عام ٢٠١٤ إضافة إلى ضرورة العمل على تقديم كل التسهيلات لمعاودة افتتاح السوق التجاري في مدينة درعا وتيسير مرور البضائع التجارية بين محافظة درعا والمحافظات الأخرى.

المدير العام لمؤسسة الإسكان يرفض التدقيق في تكاليف المساكن العمالية

| طرطوس- الوطن

أكد مدير عام المؤسسة العامة للإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف أنه تم اعتماد آلية لتخمين مشاريع السكن الاجتماعي في المؤسسة العامة للإسكان استناداً إلى مجموعة من الأسس المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين النافذة لدى المؤسسة ونظام عملياتها وهي ما يصيب الوحدة السكنية من قيمة الأرض والمرافق والخدمات والموقع العام للمشروع وتكاليف الدراسات وتدقيقها وتكاليف تنفيذ الأعمال اللازمة كافة لتجهيز المشروع وتشييد الهيكل والإكساء وملحقاتها مع النفقات الأخرى المنفقة على المشروع مضافاً إليها نفقات إدارية وفوائد تمويل والأرباح.. كما يتم تخمين المساكن بعد إجراء التمايزات الفنية بينها وإضافة قيم الوجائب للطوابق الأرضية وفق مساحاتها.

وبيّن عبد اللطيف رداً على الشكاوى المتعلقة بزيادة تكلفة المساكن العمالية في منطقتي عبة والرويسة غرب معمل اسمنت طرطوس وخاصة لمن خصص نهاية ٢٠١٥ أنه تم اعتماد التخمين على مبدأ مركز التكلفة الواحد (بسبب وجود تفاوت بقيم العقود لعدة أسباب أهمها: الزيادات الكبيرة الطارئة على أسعار مواد البناء واليد العاملة والمحروقات خلال السنوات الأخيرة حيث تم تعويض الجهات المنفذة عن هذه الزيادات أصولاً ما أدى لتفاوت قيم المساكن التخمينية حسب العقد وتاريخه). موضحاً أنه تم عرض دراسة القيمة التخمينية الوسطية للمتر المربع الطابقي للمساكن العمالية المزمع تخصيصها في محافظتي حمص وطرطوس على مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان ومن بين أعضائه ممثلون من الاتحاد العام لنقابات العمال في جلسته رقم /١٢/ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٠ وتمت المصادقة عليها بعد مناقشة تفاصيلها.

وأشار إلى أن القيمة التخمينية الوسطية للمتر المربع الطابقي التي تم حسابها هي قيمة تقريبية لحين تصفية العقود وملاحقها وإغلاق حساباتها ويتم التخمين النهائي في ضوء التكاليف الفعلية بعد تصفية العقود كافة في هذه المشاريع.

وحول إمكانية تشكيل لجنة جديدة تضم ممثلين عن العمال المخصصين للاطلاع على عناصر التكلفة بدقة ذكر المهندس عبد اللطيف أن المؤسسة تقوم بتنفيذ وتخصيص آلاف المساكن ولم تنص الأنظمة والقوانين النافذة لديها على تشكيل أي لجان تتضمن في عضويتها مكتتبين أو مخصصين وحيث إن تخمين المساكن تتم وفق الأنظمة والقوانين النافذة لدى المؤسسة وفقاً لما ذكر أعلاه فإنه يتعذر تنفيذ الاقتراح المذكور.

يذكر أن هناك عدة شكاوى من العمال المخصصين بمساكن عمالية في نهاية عام ٢٠١٥ في منطقة العبة الرويسة بطرطوس حول ارتفاع قيم مساكنهم وطلبهم تشكيل لجنة متخصصة يمثل فيها اثنان عنهم لدراسة كل عناصر التكلفة التي أدت إلى الارتفاع الكبير لقيم مساكنهم.

بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار..

استثمار الحدائق المنزلية لزراعة الخضر

| القنيطرة- خالد خالد

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وضعف القدرة الشرائية عند أغلبية العوائل السورية، وارتفاع أسعار الخضر والمواد التموينية والداخلة في المائدة اليومية، كان لابد للبعض من البحث عن بدائل للتعويض عن عدم تأمين متطلبات المعيشة، وبعيداً عن أسعار المواد والخضار في محافظة القنيطرة والأعباء الكبيرة التي تترتب على الأسر المقيمة بتلك المحافظة جراء نقل المواد من دمشق إلى أرض المحافظة، ولأن ما نطرحه عبر «الوطن» من هموم لأبناء المحافظة لا تروق للبعض، فإننا سنتناول اليوم كيفية استثمار حدائق المنازل والصناديق البلاستيكية لزراعة الخضر والاستفادة منها في الطبخ والمونة ما دامت الأرض موفرة والماء كذلك.

و كما يقولون حقا الحاجة أم الاختراع واللافت أن هذه الواقعة ليست جديدة على أبناء القنيطرة ولكنها اليوم أصبحت معممة على الجميع فزراعة الفول والبازلاء من الأولويات ولايكاد يخلو منزل بالقنيطرة من تلك المزروعات، إضافة إلى الكوسا والفاصولياء والبصل والحشائش المختلفة، وتبدو الأمور مقبولة من أبناء القنيطرة في ظل تأمين مونة كاملة من مادتي الفول والبازلاء، فسعر الفول البلدي (اليوم ٢٦ نسيان) في المحال التجارية بالقنيطرة نحو ١١٥ ليرة، والبازلاء فوق ٢٠٠ ليرة ولا يتم بيعها أو توفيرها في المحال أو عند الباعة إلا عند الطلب من الزبون، أما الخيار فسعره ١٨٠ ليرة والبندورة ١٥٠.

وتمكن أبو حمزة من استثمار ١٠٠ م٢ من حديقة منزله لزراعة الفول والبازلاء وبعض الحشائش الأخرى المختلفة كالجرجير والكزبرة والنعنع والبصل وغيرها، مؤكداً أن مونة الفول كانت ممتازة وأعطت الأرض كمية جيدة، من دون أن ينسى تأمين والديه من المونة لهذا العام، لافتا إلى أن وجود الأرض جاء لرحمة لكثير من المواطنين جراء الأسعار الجنونية لكثير من الخضراوات.

أما السيدة أم بهجت فهي الأخرى استثمرت أرض الجيران المجاورة لمنزلها وقامت بزراعتها بالخضراوات والحشائش والنتيجة مونة طويلة أيضاً من الفول والبازلاء، على حين أن السيدة أم أحمد استثمرت (البرندا) وقامت بزراعة البصل في صناديق بلاستيكية أو من (الستربول) والنتيجة إنتاج نظيف وجيد والاستغناء عن الأسواق وأسعارها اللاهبة، والحقيقة أن الأمثلة كثيرة ونكاد نجزم أن جميع أبناء القنيطرة ومن يملكون حدائق منزلية قاموا بزراعتها واستثمارها والاستفادة منها، وللمرة الأولى تكون النسبة ١٠٠٪، حيث كان في السابق الاهتمام بزراعة الورود ونباتات الزينة في الحدائق المنزلية لأن الأسعار كانت رخيصة والقدرة الشرائية لدى الأهالي كبيرة على شراء كميات أكثر من احتياجاتهم، فالبندورة كانت تباع بالصناديق وخاصة (الحورانية) وثمن (السحارة) خمسون ليرة وكذلك بالنسبة للبصل وغيرها من الخضر، أما في الآونة الأخيرة فقد اعتاد الكثير من أبناء القنيطرة ثقافة الاستهلاك وشراء الخضر بـ(الحبة).

في الحسكة... «عامان بعام والتعليم تمام»

| الحسكة- دحام السلطان

الخطة التعليمية التي وضعتها وزارة التربية للطلاب المتسربين والمنقطعين لسنة أو أكثر، بغية مواصلة تعليمهم من خلال المنهاج (ب)، الذي ستقوم مديريات التربية بتطبيقه في ٢٠٠ مدرسة موزّعة على ١١ محافظة وفق المعايير الصحيحة في الاختيار والتطبيق، وهو ما أحدث حالة إيجابية ونقلة نوعية مطلوبة في محافظة الحسكة على وجه الخصوص، وذلك لخصوصية المحافظة، التي لقي التعليم ما لقي من مسببات وعوامل شاقة خلّفت البؤس والتدهور والتراجع للتعليم خلال سنوات الحرب على سورية، ولا سيما خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بعد أن تعرضت مراكز العلم في معظم أرياف المحافظة، وفي عدد لابأس به من مراكز المدن والبلدان إلى حملات مضادة وموجّهة، استهدفت المدارس في المحافظة ومنهاجها الوزاري، الذي يدرّس فيها واستبداله بمناهج ذات أفق ضيق وبعيدة كل البعد عن العقلانية والموضوعية والواقع، مستندة في ذلك إلى التطرّف الإرهابي المقيت في المدن والبلدان الواقعة في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية والشرقية من محافظة الحسكة التي كان يُسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، إضافة إلى فرض التعليم باللغة الكردية للصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية في عدد لابأس به من المدارس الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها الوحدات الكردية من المحافظة.!

وهذان الأمران كانا المحرّض الرئيس، لأن توضع نقاط التعليم على حرف الطلاب المتسربين والمنقطعين بالشكل الصحيح، من خلال ورش التخطيط للمشاركين في الحملة الترويجية التي تهدف إلى عودة الطلاب المتسرّبين والمنقطعين إلى المدارس لمواصلة تعليمهم وفق منهاج وخطة دراسية موضوعة من مختصين في وزارة التربية، وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف وعدد من الجمعيات الخيرية والأهلية بالمحافظة.

وتهدف الخطة التي وضعت عنواناً لعملها «عامان بعام والتعليم تمام» (المنهاج ب)، إلى استهداف طلاب المدارس الأميين من الصف الأول وحتى الصف الثامن، وممن تتراوح أعمارهم بين ٨- ١٥ سنة، الذين منعتهم الأزمة وظروف الحرب وعدم الاستقرار من متابعة تحصيلهم الدراسي، ولاسيما في الأرياف المترامية الأطراف في المحافظة، وذلك لتشجيع عودتهم إلى المدارس وتحسين مستوى تحصيلهم الدراسي باستيعاب القدر الأكبر من عدد الذين تسرّبوا من المدارس، وممن لم تسعفهم الظروف للالتحاق بالمدارس حتى الآن من المنقطعين لعام أو أكثر عن المدرسة.

وأكدت مديرة التربية بالحسكة إلهام صورخان، أن ورش العمل تعمل على التعريف بأهمية الحملة وشرح المنهاج (ب) من حيث المستويات وكيفية التسجيل والعمر وطرق التواصل مع المجتمع، وتتضمن أيضاً شرح بيانات الاستمارة الخاصة بإحصائية عدد الطلاب المستهدفين، الذين تم إحصاؤهم من خلال الزيارات المنزلية.

وبيّنت المديرة، أن منهاج الفئة (ب) يقوم على فكرة تصميم مناهج لتدريس كل عامين دراسيين بعام واحد، بغية تشجيع عودة الطلاب إلى المدرسة وتحسين مستوى تحصيلهم الدراسي من الذين دفعتهم عوامل الأزمة وظروف الحرب إلى الانقطاع عن المدارس، مشيرة إلى أن الورشة ستنفذ على مستوى ٧ مجمعات تربوية في الحسكة والقامشلي وتل تمر وتل حميس والقحطانية والهول، والتي سيستفيد منها طلاب ٢٦ مدرسة.

ولفتت صورخان: إن عدد المستفيدين من قطاع التربية في ورش التخطيط للحملات الترويجية لمنهاج الفئة (ب) ٨٥ معلماً ومدرساً ومدرساً مساعداً، إضافة إلى المشاركين من الجمعيات الشريكة مع التربية في العمل.

ترقيع الشوارع في طرطوس

| طرطوس- محمد حسين

لا أعتقد أن حال الطرق بطرطوس يسرّ أحداً ما.. فالراكبون والراجلون يشتكون.. فبين الحفرة والأخرى حفرة لا تقل عمقاً عن شقيقاتها بل تزيد.. ولا يختلف الأمر بين شارع فرعي أو رئيسي فالكل في الهم سواء وترقيعات السنة الفائتة ذهبت أدراج مياه الأمطار وظهرت حفر أخرى والجميع يشتكي، المشاة الذين يتنقلون قفزاً والسائقون الذين يخشون على دواليب سياراتهم بعد أن ارتفعت أسعارها بشكل جنوني.. والسؤال هنا ما هو رأي مجلس المدينة؟!! وهل هناك خطة للمعالجة أو نية للحل؟!

المهندس رئيس دائرة الصيانة في بلدية طرطوس حامد حسين أكد لنا أن المجلس باشر في أعمال ترميم الحفريات في شوارع المدينة بالمجبول الإسفلتي ضمن خطة بدأت هذا الشهر وتنتهي في الشهر الثامن.. مبيناً أن البداية كانت بالشوارع الرئيسية (الثورة – الكورنيش الشرقي – الكورنيش البحري – المينا...).. وصولاً إلى الشوارع الفرعية في الأحياء علماً أن جميع مواقع الحفر مثبتة ومعاينة مسبقاً لدينا في دائرة الصيانة.

وحول حال الطرق السيئة جداً والحاجة الفعلية لقميص إسفلتي أشار المهندس حامد إلى أن جميع أعمال الترميمات موضعية وليست إكساءً.. رغم الحاجة الفعلية لذلك فهي لم تتم منذ عام ٢٠١١.. ورغم كونها موضعية فكلفتها عالية وتصل إلى ٥٠ مليوناً وبالتالي مجلس المدينة يحتاج لدعم ومساندة من الجهات الوصائية (المحافظة والوزارة)..

وعن وجود اعتمادات في المجلس لهذه الغاية أشار رئيس دائرة الصيانة إلى أن المجلس لديه سيولة وتمويل لكن هناك حاجة لتعديل في الموازنة وإلى اعتمادات إضافية لتنفيذ هذه الأعمال.

يبدو أن الحل ترقيعي لشوارع طرطوس، لذلك علينا الانتظار أكثر كي نرى هذه الشوارع وقد ارتدت حلتها الإسفلتية الجديدة الكاملة.

رخصة بناء في السويداء القديمة تثير الجدل..

السماح بإشادة قبو وثلاثة طوابق!

| السويداء – عبير صيموعة

أثارت قضية تصنيف المناطق الأثرية في السويداء حسب الشرائح من الخضراء والزرقاء ووو.. إضافة إلى القوانين الناظمة لكل منطقة تساؤلات عديدة لدى جمعية العاديات في السويداء بعد الإشارة إلى ترخيص قامت دائرة آثار السويداء بمنحه لأحد أهالي منطقة السويداء القديمة والمصنفة بالشريحة (أزرق فاتح) والعائدة ملكيته إلى (ا كرم وبسام. ج) حيث جاء كتاب الجمعية مطالباً دائرة آثار السويداء التريث بالعمل في العقار المذكور ولعديد من الاعتبارات أولها أن الجمعية كانت تأمل في أن يعطى صاحب العقار رخصة ترميم وليس رخصة بناء تقتضي الهدم والذي يتضمن إزالة الكثير من العناصر الأثرية المهمة وخاصة أن هناك مقترحاً من شعبة التنقيب بإعطاء رخصة ترميم وليس بناء فضلاً عن أن العمل بالعقار المذكور ليلاً وعند انقطاع التيار الكهربائي وباستخدام الآليات يمنع إمكانية التحقق من العناصر والأقسام الأثرية وينفي بالتالي إمكانية حفظها وصيانتها إضافة لما يحدثه العمل بالآليات الثقيلة من خلخلة للجدران والقناطر الأثرية الموجودة وهي المستهدفة بالحفظ والحماية هذا فضلاً عن انتشار الكثير من الكسر والقطع والبقايا الأثرية التي انتشرت بين الأنقاض نتيجة عمليات الهدم.

حيث جاء كتاب شعبة المباني في دائرة الآثار والموجه إلى محافظ السويداء بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٨ ليؤكد أن المادة ٦ من قرار التسجيل ومحاضر اللجان الملحقة بها تسمح بإشادة (قبو – أرضي – أول – ثاني – ثالث) مع حفظ العناصر الأثرية بمنسوب القبو وضمان حق الارتفاق للسلطة الأثرية بعد ترميمها وتدعيمها موضحاً أن العمل أثناء الليل في الموقع لترحيل الأنقاض وليس للسبر حيث تم الحفر أثناء النهار بوجود مراقبين اثنين من دائرة الآثار وتم فرز الحجارة الجيدة المنحوتة وذلك بعد إنجاز أعمال التدعيم المعدنية اللازمة.

هذا وأمام الجدل القائم بين جمعية العاديات في المحافظة ورأي شعبة التنقيب وشعبة المباني في دائرة الآثار حول العقار المذكور أكد رئيس دائرة الآثار في السويداء د. نشأت كيوان أنه تم حسم الأمر خلال الأيام القليلة الماضية بتشكيل لجنة فنية مهمتها تحديد العناصر الأثرية في العقار وبعد الكشف الحسي خلصت اللجنة إلى تحديد عناصر أثرية وهي عبارة عن جدران من الحجر المنحوت والمشذب والمقصب بشكل متفاوت في دقة النحت وتم توثيق هذه العناصر بالصور وحددت على مخطط وتم اقتراح الحفاظ عليها في القبو واتخاذ الإجراءات اللازمة وبالسرعة القصوى لحمايتها من ناحية تدعيمها والتوجيه إلى شعبتي الهندسة والمباني بدراسة هذه العناصر وإلزام متعهد بناء بتقديم مخطط واجهات للجدران الأثرية وآلية الحفاظ عليها إنشائياً ومن ثم استكمال عمليات الترخيص كما تم فرز العناصر الأثرية من سواكف وتيجان وغيرها للحفاظ عليها.

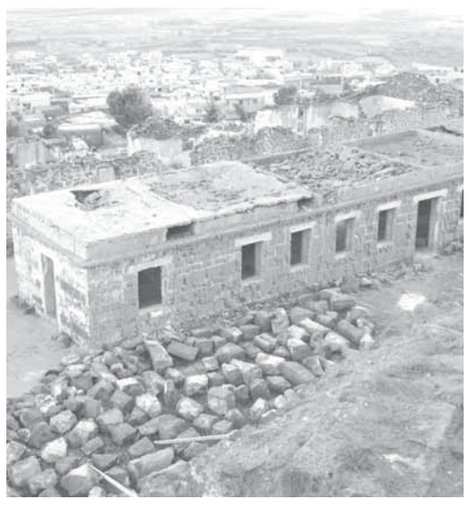

كلام رسمي جداً

القنيطرة: دوريات الحماية تراقب المحال والتزامها بالأسعار

إشارة إلى ما نشرته صحيفة الوطن بعددها رقم ٢٣٦٧ تاريخ ٣ / ٤ / ٢٠١٦ تحت عنوان:

«الشراء بالحبة في القنيطرة.. أوضاع معيشية صعبة والسلة الغذائية تسد رمق العوائل الفقيرة».

نفيدكم بما وردنا من رد من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة:

إن نشرة الأسعار في محافظة القنيطرة هي إما نفس نشرة أسعار محافظة دمشق أو ريف دمشق أو أقل منها باستثناء بعض المواد مثل الكوسا والحمضيات والتفاحيات والفرق هو عبارة عن (١٠- ٢٥) ل.س فقط بالكيلو الواحد أما الفول الأخضر فيباع الآن حسب النشرة بـ١٢٥ ل.س وأحياناً أقل.

وإن دوريات حماية المستهلك تقوم بعملها بشكل يومي وتراقب التزام المحال بالأسعار والإعلان عن الأسعار بشكل واضح وتم تنظيم ضبوط بحق من لا يقوم بالإعلان، وبالنسبة لمادة السكر الحر فقد وصل سعره الأسبوع الماضي إلى ٣٢٥ ل.س وفاتورة شرائه من دمشق ٣٠٠ ل.س وقد أرسلنا إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك صوراً عن هذه الفواتير للمعالجة لكون المادة تستجر من دمشق. وعن مادة الفروج فعندما تكون من إنتاج محلي فإن سعر الكيلو الواحد ينخفض إلى ٥٠ ل.س نتيجة لتوفير أجور النقل.

رئيس المكتب الصحفي في محافظة القنيطرة

الموارد المائية: تم العمل على تأمين مصادر محلية لتزويد سلمية بالمياه

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد رقم / ٢٣٥٥ / الصادر بتاريخ ١٤ / ٣ / ٢٠١٦ تحت عنوان: «قمل وجرب وإنتانات تنفسية في مدارس سلمية».

نبين ما يلي:

إن أزمة مياه الشرب في مدينة سلمية نشأت نتيجة خروج المصدر الرئيسي المغذي للمدينة وذلك بعد سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة على محطة الضخ الرئيسية في موقع القنطرة وقيام المسلحين بقطع المياه عن المدينة وحرمان المواطنين من حقهم في الحصول على مياه الشرب منذ أكثر من ١٠٠ يوم.

حيث قامت الوزارة بوضع خطة للطوارئ تتضمن اتخاذ عدة إجراءات بهدف تأمين الحد الأدنى من المياه لأغراض الشرب للإخوة المواطنين في سلمية، وتم العمل على تأمين مصادر محلية للتزويد بمياه الشرب من خلال إعادة تأهيل مشروع مياه الشومرية ما أتاح تأمين ١٥٠٠م٣ / يوم، بالإضافة إلى القيام بتشغيل محطات التحلية الثلاث المستثمرة في المدينة بطاقة تقدر بـ٢٥٠٠م٣ / يوم ويستفاد من هذه المياه في تعبئة الصهاريج وعبوات الشرب لدى المواطنين ويتم ضخها إلى الشبكة ليلاً «بعد إغلاق المنهل» وفق برنامج محدد.

كما يتم نقل مياه الشرب من المنهل الرئيسي للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حماة إلى مدينة سلمية بمعدل (٥٠٠-١٠٠٠) م٣ / يوم لتعبئة خزانات الطوارئ (أوكسفام) الموزعة في المدينة، والعمل جار حالياً لاستكمال تنفيذ الخطة من خلال التنسيق مع الجهات المانحة لتنفيذ محطات تحلية لاستثمار الآبار الكبريتية التي حفرت في المدينة، بالتوازي مع تنفيذ المرحلة الثانية من الخط المستقل المغذي للمدينة في مشروع الشومرية.

أما بالنسبة لموضوع الصهاريج فقد تم وضع خطة تتضمن آلية ضبط التزام أصحاب الصهاريج بالسعر المحدد للمتر المكعب والتأكد من الالتزام بشروط الصحة والسلامة الخاصة بنقل المياه ومراقبة نوعية المياه باستمرار ومدى صلاحيتها للشرب حفاظاً على سلامة الإخوة المواطنين.

ونشير إلى أن نقل المياه بالصهاريج الخاصة والعامة يتم الإشراف عليه من وحدة مياه السلمية، إضافة إلى القيام بتخديم المدارس بالتنسيق مع المجمع التربوي في المدينة وضمن الإمكانات المتاحة حالياً.

وزارة الموارد المائية
المكتب الصحفي

محافظة اللاذقية: جولات مفاجئة ومتلاحقة على الكازيات

إشارة إلى المادة المنشورة في صحيفتكم عدد ٢٣٦٤ تاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠١٦ بعنوان:

/ فساد في محروقات... واللاذقية تحيل الأمر على الإدارات المعنية / نبين الآتي:

أولينا قضية المحروقات وضبط توزيعها العادل أهمية كبيرة من خلال تفعيل عمل لجنة المحروقات والإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى المحافظة.

كتحديد المسؤوليات المناطة بكل مديرية ومؤسسة وتحميلها هذه المسؤوليات عند التقصير.

وتوزيع المخصصات بشكل يغطي الاحتياجات الضرورية وحسب التجمعات السكنية ومراقبة أداء المديريات المعنية ومنها المحروقات وقسم الغاز وتحقيق التكامل بينها من خلال التموين.

وتم سابقاً إعفاء أكثر من موظف بسبب تقصيره وإحالته إلى الجهات القضائية.

واعتماد جولات مفاجئة ومكثفة ومتلاحقة على كل المحطات والكازيات وحرمان المخالفة منها من مخصصاتها وإضافتها إلى محطة أخرى.

محافظ اللاذقية
إبراهيم خضر السالم